

دراسة أثر الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة على الملاءة المالية المطلوبة بشركات التأمين في المملكة العربية السعودية

علي محمد اللويم

باحث ماجستير، قسم الأساليب الكمية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية،
aallwaim@moh.gov.sa

محمد الصادق الشريف

أستاذ مساعد، قسم الأساليب الكمية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية،
mcherif@kfu.edu.sa

الملخص:

الهدف من إعداد هذه الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة كمتغيرين مستقلين والملاءة المالية المطلوبة كمتغير تابع لعينة من شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية. لتحقيق ذلك قمنا في هذا البحث باحتساب الملاءة المطلوب تحقيقها من قبل شركات التأمين حسب طريقة الأقساط المكتتبه والموجودة في لائحة مراقبة شركات التأمين الصادرة من قبل البنك المركزي السعودي، وتم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة والمنشورة لخمس شركات والتي تمثل عينة لسوق التأمين السعودي خلال فترة الدراسة من 2012 إلى 2021، وقد وقع الاختيار على هذه الشركات نظراً لتوفر البيانات اللازمة لإتمام هذه الدراسة خلال الفترة المطلوبة وهي عشر سنوات. تم استخدام برنامج تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبر فرضية البحث، حيث أظهرت نتائج اختبار الفرضية إلى أن الأقساط المكتتبه تؤثر إيجابياً ومعنوياً على الملاءة المالية المطلوبة لجميع شركات التأمين المبحوثة كما أظهرت النتائج أن المطالبات المدفوعة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على الملاءة المالية المطلوبة لهذه الشركات. وطبقاً للنتائج المتحصل عليها فإنه كلما زادت الأقساط المكتتبه طولبت شركات التأمين بملاءة أعلى مما سيكون له الأثر الكبير في الحفاظ على ملاءة الشركة والقيام بالوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد وتخفيض مستوى الأخطار التي تواجه أصول الشركة، كما أن زيادة حجم المطالبات تؤدي إلى زيادة أسعار منتجات التأمين وذلك يؤدي إلى زيادة حجم الأقساط المكتتبه وبالتالي زيادة في هامش الملاءة المالية المطلوبة. لذلك توصي هذه الدراسة

بضرورة الالتزام والسعي لتحقيق هامش الملاءة المطلوبة أو أعلى منها عن طريق زيادة حجم الاشتراكات لمساهمتها الكبيرة في أن تكون شركة التأمين مليئة ماليا وهنا نوصي بإجراء دراسة جديدة تعتمد على التحليل العلمي لمعرفة أنواع التأمين ذات الربحية العالية للتركيز على تسويقها واستقطاب المشتركين للحفاظ على كفاءة الشركة المالية، كما نوصي بضرورة اختيار أخطار منخفضة التكاليف لتقليص حجم المطالبات وتخفيض سعر أقساط التأمين لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المشتركين وبالتالي زيادة حجم الأقساط المكتتبة.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، الأقساط المكتتبة، المطالبات المدفوعة، شركات التأمين، تحليل إحصائي.

A Study of the Impact of Written Premiums and Paid Claims on the Financial Solvency of Insurance Companies in the Kingdom of Saudi Arabia

Ali Mohammad Allwaim

Master Researcher, Department of Quantitative Methods, College of Business Administration,
King Faisal University, Saudi Arabia
aallwaim@moh.gov.sa

Mohamed Sadok Cherif

Assistant Professor, Department of Quantitative Methods, College of Business Administration,
King Faisal University, Saudi Arabia
mcherif@kfu.edu.sa

Abstract:

The aim of this study is to discover the relationship between written premiums and paid claims as two independent variables and the required solvency as a dependent variable for a sample of insurance companies in the Kingdom of Saudi Arabia. To achieve this, in this research, we calculated the solvency required to be achieved by the insurance company according to the method of written premiums, which are

found in the insurance companies' control list issued by the Saudi Central Bank, and relied on the financial reports issued and published for five companies, which represent a sample of the Saudi insurance market during the study period from 2012 to 2021, these companies were chosen due to the availability of the necessary data to complete this study within the required period of ten years. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to test the research hypothesis, and the results of hypothesis testing showed that the written premiums affect positively and significantly the required solvency for all the researched insurance companies. The results also showed that the paid claims affect positively and significantly the solvency required for these companies. According to the results obtained, the higher the written premiums, the higher the solvency demanded by the insurance companies, which will have a significant impact on maintaining the solvency of the company, fulfilling its obligations in the long term, and reducing the level of risks facing the company's assets, and the increase in the volume of claims leads to an increase in the prices of insurance products. This leads to an increase in the volume of written premiums and, thus, an increase in the required solvency margin. Therefore, this study recommends the necessity of commitment and striving to achieve the required solvency margin or higher by increasing the volume of subscriptions due to their significant contribution to the insurance company being financially full. The company's financial efficiency, and we also recommend the need to choose low-cost risks to reduce the volume of claims and reduce the price of insurance premiums to attract the largest possible number of subscribers and thus increase the volume of written premiums.

Keywords: Solvency, Written Premiums, Paid Claims, Insurance, Statistical Analysis.

1. مقدمة

في بيئة لا تخلو من مخاطر تهدد مسيرة شركات التأمين واستقرارها في مجال الأعمال، تعمل هذه الشركات لتحقيق أهدافها، لأن نجاح أي شركة يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة مركزها المالي للوفاء بالتزاماتها سواءً على المدى القصير أو البعيد فضلاً عن قدرتها على زيادة حجم العملاء في مختلف محافظ التأمين وتحقيق رضاهم باستمرار من خلال تقديم الخدمات التأمينية المميزة لضمان ولائهم. ولا شك أن كفاءة المركز المالي لأي منظمة تشير إلى قدرتها على تلبية نفقاتها بأن تظل الشركة مليئة مالياً وقت الحاجة لضمان قدرتها على البقاء في سوق العمل. وتسعى شركات التأمين من خلال الأقساط أو الاشتراكات من جهة والمطالبات أو الالتزامات من جهة أخرى للحفاظ على الملاءة المالية أو قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب أو متى دعت الحاجة.

ويشغل موضوع الملاءة المالية أهمية كبيرة في صناعة التأمين باعتبارها العنصر الأهم في ضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لتغطية المخاطر المرتبطة بعقود التأمين، وكذلك حمايتها من خطر الإفلاس و مغادرة سوق التأمين من خلال قدرتها على تغطية المخاطر المرتبطة بالأفراد والمؤسسات المرتبطة معها عن طريق عقود التأمين بهدف تحقيق الاستقرار المالي، وباعتبار أقساط التأمين المكتتبة أهم الموارد المالية لشركة التأمين والتعويضات المدفوعة هي أهم النفقات فإننا حرصنا في هذا البحث أن نقوم باختيار عينة من سوق التأمين السعودي تتمثل في خمس من أهم شركات التأمين وهي: شركة بوبا العربية للتأمين، وشركة إعادة للتأمين، وشركة الاتحاد للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين، وشركة ولاء للتأمين. وقد تم اختيار هذه الشركات تحديداً نظراً لتوفر بيانات الدراسة من القوائم المالية للمدة المطلوبة وهي (2012-2021) دون غيرهم من الشركات الأخرى.

وكمؤشر لملاءة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية قام البنك المركزي السعودي وهو الهيئة الإشرافية والرقابية على شركات التأمين التعاوني بإلزام الشركات بقياس هامش الملاءة المالية غير أنها حرة وغير مجبرة على الإفصاح عنه، لذلك قمنا بقياس هامش الملاءة المطلوب والذي يعادل 100% من الهامش الفعلي حسب اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين بطريقة مجموع الأقساط المكتتبة لكي نتمكن من إيجاد نوع العلاقة بين الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة وتطبيق أثر هذه المتغيرات على هامش الملاءة المالية كمؤشر على ملاءة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد، ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا

الموضوع فقد قادنا للقيام بالبحث عن العوامل المؤثرة على هامش الملاءة المالية وأيضاً الذي جعل هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية أن تفرض حدود معينة لهامش الملاءة المالية على هذه الشركات للتأكد من ضمان قوة ومتانة المركز المالي للشركة .

2. منهجية البحث

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الاستقرائي للمنشورات والكتابات ذات العلاقة بالدراسة كما اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي للإجراءات التطبيقية كماً بما يساعد على تفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وبيان أثر تلك المتغيرات واتجاهها وقوتها بالاعتماد على بيانات الشركات وقوائمها المالية المنشورة.

1.2. مشكلة البحث

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين السعودية للفترة ما بين (2012-2021)؟

وقد عبرنا عنها بتساؤل على النحو التالي:

- هل يوجد تأثير لحجم الأقساط المكتتبة على هامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين؟
- وهل هناك تأثير للمطالبات المدفوعة على هامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين؟

2.2. فرضية البحث

حيث أن البحث يفترض أن:

- الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة طردية وقوية بين الأقساط المكتتبة وهامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية كبديل للفرضية الصفرية التي تنص على أنه ليس هناك علاقة طردية وقوية بين الأقساط المكتتبة وهامش الملاءة المالية المطلوب.
- الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة طردية وقوية بين المطالبات المدفوعة وهامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية كبديل للفرضية الصفرية التي تنص على أنه ليس هناك علاقة طردية وقوية بين المدفوعات المطلوبة وهامش الملاءة المالية المطلوب.

وسيتم تطبيقها على جميع الشركات عينة البحث.

3.2. أهداف وأهمية البحث

تتمثل أهداف البحث أساساً في:

- التعرف على أثر الأقساط المكتتبة على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- التعرف على أثر المطالبات المدفوعة على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- بيان أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين في الحفاظ على استمراريته في سوق التأمين.
- إثبات الكفاءة المالية لشركة التأمين.

وتعد دراسة أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة في شركات التأمين أحد أهم الموضوعات في:

- إبراز الأساليب والأدوات والوسائل العلمية التي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على ماهية الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة ودراسة علاقتها بالملاءة المالية المطلوب في شركات التأمين في السوق السعودي.
- معرفة قدرة الشركة على تحقيق ملاءة مالية مناسبة للوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد.
- يمكن الاعتماد على البحث في الدراسات المستقبلية والبحوث في مجال التأمين.
- محاكاة واقع السوق التأميني من خلال دراسة كفاءة المركز المالي لأحد أهم شركات التأمين المحلية.
- إن دراسة الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة في شركات التأمين له أهمية في اختيار منتجات التأمين الأكثر ربحية عن تلك الغير مربحة.
- بيان تأثير الملاءة المالية في قرارات الاستثمار الي يمكن أن تتخذها شركات التأمين.
- تعتبر الأقساط أهم مصادر التمويل لشركات التأمين، كما أن المطالبات هي أهم مصروفات شركات التأمين، لذلك فهي تعد أهم العوامل المؤثرة في ملائتها المالية.
- المساعدة للتعرف على منتجات التأمين الأكثر تحقيقاً للأرباح بالنسبة للشركة وبالتالي العمل على تسويق هذه المنتجات لزيادة الأقساط المكتتبة.
- المساعدة للتعرف على أكثر المطالبات خطورة على ميزانية الشركة للحد منها مستقبلاً.

4.2. عينة البحث والحدود الزمانية والمكانية

تم اختيار عينة قصدية متمثلة بالبيانات المالية الخاصة بخمس شركات للتأمين التعاوني وهي شركة بوبا للتأمين التعاوني، وشركة إعادة للتأمين، وشركة الاتحاد للتأمين التعاوني، وشركة ملاذ للتأمين، وشركة ولاء للتأمين للفترة المبحوثة من 2012 لغاية 2021.

أما بالنسبة للحدود الزمانية والمكانية فهي كالآتي:

- الزمانية: تمثلت بالمدة الزمنية الممتدة من العام 2012 لغاية 2021.
- المكانية: تمثلت خمس شركات للتأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

5.2. أدوات البحث

- الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب والبحوث ورسائل الماجستير والدوريات الإلكترونية لتوفير متطلبات الجانب النظري للبحث.
- الجانب العملي: تم الاعتماد على التقارير السنوية لخمس من شركات سوق التأمين السعودي للفترة من 2012 لغاية 2021 بهدف توفير البيانات الكمية.
- برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences).
- برنامج Microsoft Excel.

3. دراسات سابقة

قدم قندوز والسهلاوي (2015) دراسة قاموا فيها بتحليل جانباً مهماً من جوانب عمل شركات التأمين التعاوني وهو موضوع هامش الملاءة المالية حيث عرضت الدراسة الجوانب التطبيقية لموضوع قياس هامش الملاءة بشركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية وفق قواعد ومتطلبات البنك المركزي السعودي ، ويشمل قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية أكثر من 30 شركة ، وقد تم اختيار 6 شركات ، نصفها شركات تأمين تعاوني فقط والنصف الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين تعاوني وقد تبين تفوق أحد أهم الشركات في السوق السعودي وهي شركة ميد غلف – أحد أكبر شركات التأمين في المملكة – على بقية الشركات سواءً في وفائها بمتطلبات هامش ملاءة الأقساط أو في هامش ملاءة المطالبات بينما يتراوح أداء بقية الشركات

الأخرى بين المتوسطة والجيدة ، على أن تقوم هذه الشركات بالإجراءات التصحيحية وفق ما تقتضيه متطلبات البنك المركزي السعودي.

قدم رتيبة (2018) دراسة تتطرق فيها إلى الطرق التقليدية والحديثة لتقييم الملاءة المالية في شركات التأمين، كما قام بإجراء تحليل لواقع الملاءة المالية لكل شركات التأمين الجزائرية وتم التوصل إلى أن سوق التأمين الجزائري لا يزال بعيد كل البعد عما هو معمول به دولياً في مجال الملاءة والتي تحدد الملاءة على أساس المخاطر، ولهذا أقترح إعادة النظر في قواعد الاستثمار بترك الحرية لشركات التأمين في اختيار قنوات التوظيف التي تدر عوائد أكبر، وكذا قواعد الملاءة المالية والأخذ بعين الاعتبار المخاطر في حساب هامش الملاءة. كما تناول طار (2018) موضوع الملاءة المالية و أنظمة الإنذار المبكر، حيث هدفت الدراسة المقدمة إلى محاولة تطبيق أنظمة الإنذار المبكر على بيانات أسواق التأمين للحكم على الملاءة المالية، وذلك من خلال اقتراح نظام يتضمن مؤشرات كمية تتوافق مع طبيعة نشاط قطاع التأمين، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أنظمة الإنذار المبكر على بيانات سوق التأمين الجزائري يساهم في كشف نقاط الضعف للأوضاع المالية لشركات التأمين لزيادة الفرص أمامها و معالجة الاختلالات المالية في وقت مبكر، هذا إلى جانب تعزيز أنظمة الرقابة على الشركات في استيعاب الصدمات مما يساهم في إيجاد سوق تأمينية موثوق بها.

قدم عبد الأمير (2020) بحث هدف فيه إلى توضيح دور الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة في تحديد مستوى الملاءة المالية التشغيلية لشركة من شركات التأمين العراقية عبر تحليل البيانات الخاصة بالأقساط والتعويضات، استنتج البحث خلالها جملة من الاستنتاجات أهمها إن لمتغيرات الدراسة دور بارز وأساسي في ملاءة الشركة المالية ومقدرتها على الاستمرار والبقاء. وأخيراً توصل البحث إلى مجموعة توصيات أبرزها إعادة النظر في السياسة التحليلية للأخطار وإتباع سياسة أكثر صرامة في قبول الأخطار مما ينعكس إيجاباً بتخفيض التعويضات وزيادة الملاءة المالية للشركة.

بالاعتماد على منهجية ARDL (Autoregressive Distributed Lag model) ، قدم سنجاق الدين وحساني (2021) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر كل من الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية وقد توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي ومعنوي للأقساط المكتتبة على هامش الملاءة، وأثر سلبي ومعنوي للتعويضات المدفوعة على هامش الملاءة، في حين كان للتوظيفات المالية أثر ضعيف وغير معنوي على هامش الملاءة . وأوصت

الدراسة بضرورة اعتماد سياسة تسويقية مناسبة لزيادة حجم الأقساط المكتتبة، وانتقاء الأخطار لتخفيض حجم التعويضات المسددة والبحث عن توليفة التوظيفات المالية المثلى، وذلك لتدعيم ملاءة شركات التأمين وتقوية مراكزها المالية. كما اقترح العريبي وآخرون (2021) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر بعض مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي لشركات التأمين. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال تطبيق أسلوب تحليل الارتباط. أيضاً تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي لتحديد المتغيرات التي يجب أن تدخل في النموذج واستبعاد المتغيرات الأخرى. وقد بينت نتائج الدراسة عن وجود أثر لنسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لمتغيرات التغير في حجم صافي الأقساط والمخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين.

قام عبد الفتاح والشافعي (2021) بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين وقد اعتمد الباحثون على نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلت نتائج الاختبار إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على الملاءة المالية لشركات التأمين. كما قام الخولي والجندي (2021) باستخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية، حيث أخذت عينة من بعض الشركات العاملة في السوق المصري وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة تبين معنوية مؤشرات التدفقات النقدية بدرجة كبيرة مما يدل على أهميتها الكبيرة في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية. وباستخدام أسلوب الانحدار التدريجي قدمت الباحثان نموذج كمي لتقدير الملاءة المالية وعليه توصى الدراسة باستخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة لشركات التأمين.

4. التأمين والملاءة المالية

1.4. لمحة عامة عن التأمين

إذا كان الحديث عن شركات التأمين فيجب أولاً أن نتعرف على ماهية التأمين وأطراف عقد التأمين وجملة من الأخطار التي تؤثر على ملاءة شركة التأمين وعلى شركة التأمين إجمالاً:

(أ) **التأمين**: لقد أعطيت العديد من التعاريف لموضوع التأمين و اختلفت هذه التعاريف باختلاف الخلفية العلمية للباحثين بالموضوع و تطورت مع تطور هذا العلم، و من هذه التعاريف و حسب التسلسل الزمني لها: التأمين هو وثيقة تغطي أخطار محددة و تتطلب تحقق مجموعة شروط قانونية و فنية ليتم إصدارها

من قبل شركة التأمين (Shuntich,2003: p 15) و هو تجميع للخسائر العرضية المحتملة التحقق و تحويلها الى المؤمن (شركات التأمين) الذين يتعهدون بتعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر مقابل دفع قسط التأمين (ريجدا، 2006 : صفحة 51) و يعرف أيضاً بأنه اتفاق يلتزم بموجبه المؤمن أن يؤدي الى المؤمن له أو المستفيد مبلغ التأمين في حال تحقق الخطر مقابل قسط التأمين الذي يدفعه المؤمن له (سلام وموسى ، 2010 : صفحة 87) .

من التعاريف السابقة يتضح أن عقد التأمين يتضمن الأطراف الآتية:

- المؤمن (شركة التأمين): هو الطرف الذي يتولى دفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه.
- المؤمن له: هو الطرف (شخص أو شركة) الذي يتولى دفع قسط أو أقساط التأمين.
- المستفيد: هو الشخص الذي يحصل على مبلغ التأمين إذا تم دفعه من قبل المؤمن.
- القسط: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له الى المؤمن لقاء التزام المؤمن بتحمل الخطر نيابة عن المؤمن له.
- مبلغ التأمين (التعويض): هو التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه الى المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه.

(ب) الأقساط المكتتبة: قسط التأمين هو المقابل المالي الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له لتغطية الخسارة أو جزء منها في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، والقسط مرتبط بالخطر فهو ثمن له، ذلك أن المؤمن يتمسك بقيمة القسط كي يتمكن من تغطية الخطر الذي قد يقع للمؤمن له، لذلك يعتمد على مبدأ تناسب القسط مع (أبو النجا، 1992: صفحة 43).

يتم تحويل جزء من القسط إلى منتج مالي في الفترة الفاصلة بين تاريخ دفع قيمة القسط وتاريخ عدم صلاحية العقد، وتوظفه شركات التأمين في السوق المالي خلال هذه الفترة ويعرف هذا الجزء من القسط بالمخصصات الفنية، وتحتاج كل شركة تأمين قسط محدد بشكل دقيق يسمح لها بتغطية التعويضات والتكاليف وتحقيق ربح، ولتحقق هذا الشرط يجب أن يكون احتمال الخسارة محددًا وحجم التعويضات معروفًا، وتتفاوت درجة دقة الأقساط بين فروع التأمين تبعاً لدقة احتمالات الخسارة، وتقترب من الحقيقة في بعضها (تأمينات الأشخاص) ويصعب تقديرها في البعض الآخر (تأمينات المسؤولية) (خلوف ، : 2019 صفحة 10) . وباعتبار أن أقساط التأمين أهم مصدر لتمويل شركات التأمين ومنها يتم تكوين

المخصصات التقنية، فهي تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في ملاءتها المالية، ويتم الوقوف على مدى أثر الأقساط على الملاءة المالية من خلال تبيان اتجاه ونوع العلاقة بين الأقساط المكتتبة كمتغير مستقل والملاءة المالية كمتغير تابع.

(ج) التعويضات المدفوعة: تعني التعويضات القيمة المستحقة للمؤمن له نتيجة الأضرار المترتبة على وقوع الخطر المؤمن ضده، وينص مبدأ التعويض على أن تكون قيمة التعويض المقدمة للمؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر وذلك من أجل منع المؤمن له من المقامرة على وقوع الخطر أو افتعاله (جعفر، 2007، : صفحة 317)، ويعتبر التعويض إقراراً أو تعهداً من طرف شركة التأمين بتغطية الالتزامات التي يحتمل أن يواجهها المؤمن له لجبر الضرر الواقع نتيجة الخطر الذي أبرم بشأنه العقد، بهدف إعادة وضع المؤمن له إلى ما كان عليه قبل وقوع الخسارة، وتشكل التعويضات المدفوعة جزءاً من المطالبات الإجمالية وتتوقف نسبة التعويضات المدفوعة لإجمالي المطالبات على الملاءة المالية لشركة التأمين وحجم المخصصات التقنية وبساطة أو تعقد الإجراءات المتخذة في عملية التعويض، ويأخذ التعويض أحد الأشكال التالية: التعويض النقدي، إصلاح الضرر وإحلال الشيء المضرور (شبيبة، 2005، : صفحة 97).

2.4. مفهوم الملاءة المالية

سوف نبين في هذا المبحث مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين وأهميتها، وهامش الملاءة كقياس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني، والمتغيرات التوضيحية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة تتكون من إجمالي الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة.

(أ) مفهوم الملاءة المالية: الملاءة المالية من وجهة نظر الاقتصاديين هي الدرجة التي تتجاوز بها الأصول الموجودة الخصوم المتداولة لأي فرد أو منظمة أو كيان تجاري يمارس الأعمال التجارية. ويمكن أيضاً وصفها بأنها القدرة على الوفاء بالالتزامات والنفقات وتحقيق النمو والتوسع على المدى الطويل. وقد ورد تعريف للملاءة المالية في قاموس (Oxford English Dictionary) كالتالي: "وجود الأموال الكافية لمواجهة المطالبات المحتملة" بمعنى أن تكون الأصول أكبر أو أعلى من الخصوم (Lodewijk, 2015: p.11).

أما في قطاع التأمين فالملاءة المالية التي تعتمد على قوة المركز المالي لشركات التأمين فجاء تعريفها كالتالي: فقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (The Middle East and North Africa) كالتالي "تعتبر شركة التأمين مليئة بامتلاكها الموارد الضرورية للوفاء بالتزاماتها

في جميع الأوقات وجميع الظروف اتجاه حملة وثائق التأمين والمستفيدين الآخرين من العقود (Rakhrour Supervisor) " (03: p. 2018)، أما الرابطة الدولية لمشرفي التأمين (International Association of Insurance Supervisor) فقد بينت "أن ملاءة شركة التأمين تعني قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان" (Sandstrom, 2006: p. 11).

وتحدد الملاءة المالية في شركات التأمين أو إعادة التأمين بمقدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد وجهوزية هذه الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر أو توقف أو إفلاس هذه الشركات (سنجاق الدين وحساني، 2021، صفحة 435) ويرى البعض أن ملاءة شركة التأمين يقصد بها قوة ومثانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة لصافي الدخل من الاستثمارات على ما تدفعه الشركة من مطالبات ومصروفات و أرباح (عيد، 2011، صفحة 30).

استناداً لما سبق نرى أن الملاءة المالية هي القدرة الدائمة التي تمتلكها شركة التأمين للوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية أو حاملي عقود التأمين في أي وقت تحصل فيه المطالبة دون أن يؤدي ذلك إلى الحاق الضرر بالمركز المالي للشركة أو تهديدها بالإفلاس.

(ب) أهمية الملاءة المالية: للملاءة المالية أهمية كبيرة في صناعة التأمين للأطراف أصحاب المصلحة كما هو موضح في جدول (1).

جدول (1): أهمية الملاءة المالية

(المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على دراسة سنجاق الدين وحساني (2021))

أصحاب العلاقة المصلحة	أهمية الملاءة المالية
لحملة الوثائق	قدرة الشركة من الوفاء بالتزاماتها تجاههم
للمستثمرين وحملة الأسهم	يهمهم زيادة قيمة الأسهم وتوزيع أرباح مناسبة.
للموظفين بالشركة	يريدون استمرارهم في العمل وضمان رواتبهم لذلك يهتمهم استمرار كفاءة وملاءة الشركة المالية.
لهيئات الإشراف والرقابة	لأنها تقوم بدراسة وتحليل تقارير الأداء السنوية لشركات التأمين والتأكد من مطابقة أداء مركزها المالي مع القوانين فالملاءة المالية ضرورية لهيئات الإشراف من ناحية التوقع باستمرار الشركة في سوق التأمين.
الإدارة العليا	الحفاظ على سمعة الشركة وضمان استمرارهم بالعمل.
للشركة	التخفيف من حدة المخاطر، إذ ان الإلزام والدراية بطرائق إدارة الملاءة المالية تساعد على تبني الاستراتيجيات التي تقلل من التعرض لمخاطر الملاءة المالية (سياري علي والمعيني , 2021 : صفحة 92)

كما أن للملاءة المالية بالغ الأثر في حماية مصالح حملة وثائق التأمين من خلال القدرة على الوفاء بمطالباتهم المستحقة وقت استحقاقها.

(ج) هامش الملاءة المالية: ويعتبر من أهم الأساليب لتقييم ملاءة شركة التأمين المالية ومعرفة قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وضمان بقائها في سوق التأمين لذلك سنستعرض مفهوم هامش الملاءة المالية والذي قمنا باختياره كمتغير تابع لدراستنا باعتباره مؤشر جيد لملاءة شركات التأمين المالية وكيفية حسابه: **مفهوم هامش الملاءة:** يعرف بأنه مقدار رأس المال الواجب امتلاكه من قبل شركة التأمين لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عال، ويعتبر هامش الملاءة الذي تحتفظ به شركات التأمين المقياس الرئيسي لملاءتها. (Eling & Ines, 2008, p. 35) ، وقد أطلقت عليه الجمعية الدولية لمشرفي التأمين تسمية رأس المال الإضافي، وعرفته بأنه فائض الأصول عن الالتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة (حسناوي و حساني، 2018 : صفحة 32) ، ويعتبر أيضاً احتياطي إضافي لباقي الاحتياطات الفنية الإلزامية، ويتمثل الهدف الأساسي

والمتموخي منه جعل شركات التأمين قادرة على مواجهة جميع المخاطر محتملة الوقوع في إطار استثماراتها التي تقوم بها، ومواجهة أي نقصان يمكن أن يطرأ على الاحتياطات الفنية، ووظيفة هامش الملاءة المالية هي أوسع من وظيفة احتياطي الضمان، وهذا ما يلاحظ في فترات التضخم المالي، إذ يصبح وجوده ضرورياً حيث تصبح قيمة الحادث أو قيمة التعويض تفوق بكثير تقديرات هيئة التأمين له. (عبودي، 2006: صفحة 99).

أهمية هامش الملاءة المالية: يعد هامش الملاءة الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين، إذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لهذه الشركات للخطر لأسباب متعددة منها تخفيض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً، أو وجود نفقات إدارية مرتفعة نسبياً، أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقق الخسائر أو لا تدر العائد المناسب أو التوظيف غير المتوازن لأموال الشركة. حيث يمكن هامش الملاءة بشكل عام أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، كما يعد صمام أمان ليس لحماية الجمهور فقط وإنما لحماية شركات التأمين من المنافسة غير الفنية، ومن ثم فإنه يعمل لصالح الجمهور وفي صالح شركات التأمين التي تتبع سياسة اكتتاب أصولية. ويهدف هامش الملاءة إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي. ويجب أن يكون كبيراً بما يكفي لاتخاذ موقف تصحيحي في الوقت المناسب في حال لم تكن الشركة راغبة أو قادرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية بنفسها (الغصين، 2014: صفحة 252).

هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين السعودي: نظراً للتسارع الكبير الذي يشهده سوق التأمين السعودي والأحداث المتلاحقة يتردد في أذهاننا سؤال وهو: كيف يتم حساب هامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين في سوق التأمين السعودي؟

حيث أصدرت المملكة العربية السعودية نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي¹ بتاريخ 2/6/1424هـ، والذي ينظم كيفية تطبيق نظام الملاءة المالية على شركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد ومواجهة المخاطر، حيث تكون هامش الملاءة كما نصت عليه (المادة (36) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني) كالتالي:

مرسوم ملكي رقم م/32 بتاريخ 2/6/1424هـ - الموافق 2003/7/31، نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، المادة 36.

على الشركة التي تزاوّل التأمين العام والصحي الاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب باعتماد الأعلى لأي من الطرق الثلاث الآتية:

- الحد الأدنى لرأس المال.
- مجموع الأقساط المكتتبة.
- المطالبات.

واستثناء من ذلك تطبق طريقة مجموع الأقساط المكتتبة في احتساب هامش الملاءة للسنوات الثلاثة الأولى من تسجيل الشركة.

يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب باستخدام الآتي:

أولاً: طريقة مجموع الأقساط المكتتبة:

- يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين وفقاً للجدول رقم (2).
- يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم كل ما يخصه من إعادة التأمين بحيث لا يقل عن 50% من إجمالي الأقساط لهذا الفرع.
- يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي الأقساط المعدل.

ثانياً: طريقة المطالبات:

- يتم تصنيف مجموع المطالبات بناء على البيانات التاريخية للسنوات الثلاثة السابقة وفقاً للجدول رقم (3).
- يحتسب صافي المطالبات لكل فرع بعد خصم حصة إعادة التأمين بحيث لا يقل عن 50% من إجمالي المطالبات لهذا الفرع.
- يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي المطالبات المعدل.

وإذا انخفض هامش الملاءة الفعلي عن 25%، أو أخفقت الشركة في تصحيح أوضاعها المالية، فللمؤسسة تعيين مستشار لتقديم المشورة للشركة، أو طلب سحب ترخيص الشركة.

جدول (2): المعامل النسبي حسب طريقة مجموع الأقساط المكتتبه في حساب هامش الملاءة المالية الصادر عن اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين السعودي عن البنك المركزي السعودي

المعامل النسبي	نوع التأمين
16%	التأمين الصحي
20%	تأمين الممتلكات
16%	تأمين الحريق
30%	تأمين النقل (المسؤولية المدنية)
30%	بقية أنواع التأمين (المسؤولية للغير)
30%	التأمين الهندسي
30%	التأمين البحري (سفن , بضائع)
30%	تأمين الطيران
16%	تأمين الطاقة
30%	بقية أنواع التأمين الأخرى عدا الحماية والادخار
50%	قبول إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي لجميع فروع التأمين

جدول (3): المعامل النسبي حسب طريقة المطالبات في حساب هامش الملاءة المالية الصادر عن اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين السعودي عن البنك المركزي السعودي

المعامل النسبي	نوع التأمين
24%	التأمين الصحي
25%	تأمين الممتلكات
20%	تأمين الحريق
35%	تأمين النقل (المسؤولية المدنية)
35%	بقية أنواع التأمين (المسؤولية للغير)
30%	التأمين الهندسي
30%	التأمين البحري (سفن , بضائع)
30%	تأمين الطيران
20%	تأمين الطاقة
50%	بقية أنواع التأمين الأخرى عدا الحماية والادخار
50%	قبول إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي لجميع فروع التأمين

وتنص (المادة (68) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني)² على:

- i. أن على الشركة تعبئة النماذج الخاصة باحتساب هامش الملاءة الفعلي والمطلوب.
- ii. أن تلتزم الشركة بالاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب، وإذا انخفض عن ذلك يتم اتخاذ الآتي:
- (أ) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 75% إلى 100% من هامش الملاءة المطلوب، فيجب على الشركة العمل على تعديل هذه النسبة لتصبح على الأقل 100% خلال الربع التالي.
- (ب) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 50% و 75% من هامش الملاءة المطلوب، أو إذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه لربعين متتاليين، فيجب على الشركة أن تقدم للمؤسسة خطة تصحيحية توضح الخطوات التي ستخدها الشركة لتحسين ملاءتها المالية والمدة الزمنية لذلك.
- (ج) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 25% و 50% من هامش الملاءة المطلوب، وإذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (ب) أعلاه لربعين متتاليين، فللمؤسسة إلزام الشركة باتخاذ كل أو أي من الإجراءات التالية:

- زيادة رأس المال
- تعديل الأسعار
- تخفيض التكاليف
- التوقف عن قبول أي اكتتاب جديد

5. الإطار العملي والتطبيقي

1.5. تحليل إحصائي وصفي لشركات التأمين موضوع الدراسة

يبين الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة حيث تبين أن متوسط متغير الأقساط المكتتبة لجميع الشركات خلال مدة الدراسة كانت موجبة مما يعني أن نسبة الإيرادات من خلال الاشتراكات كانت إيجابية وهو موضح أيضاً في كما بلغ الانحراف المعياري 2.98 مليار ريال مما يدل على وجود تفاوت نوعاً ما بين المتوسطات الحسابية للشركات الخمس خلال مدة الدراسة. كما يبين الجدول نفسه أيضاً أن المتوسط

المصدر نفسه، المادة 68².

الحسابي للمتغير المستقل الثاني وهو المطالبات المدفوعة بلغ 1.57 مليار ريال وانحراف معياري كبير نسبياً بلغ 2.33 مليار ريال مما يدل أيضاً على وجود تفاوت بين الشركات في نسبة المطالبات المدفوعة. كما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع وهو هامش الملاءة المالية 0.34 مليار ريال وانحراف معياري كبير أيضاً بلغ 0.47 مليار ريال مما يدل على وجود تفاوت أيضاً بين السنوات.

جدول (4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لجميع الشركات خلال العشر سنوات محل الدراسة بالمليار ريال

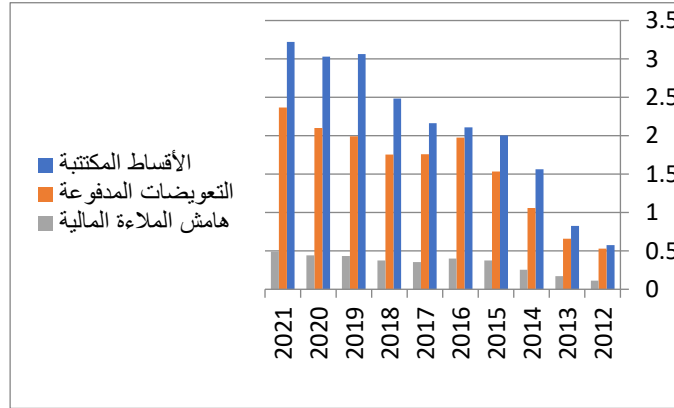
المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الأقساط المكتتبة	2.23246584	02.98471957	11.382194	0.234092
التعويضات المدفوعة	01.5731968	2.336962417	09.073926	0.089496
هامش الملاءة المالية	00.3418132	00.47133051	01.807378	0.028116

وبالنظر إلى الجدول رقم (5) فنلاحظ وجود زيادة تدريجية للمتوسط الحسابي لمتغير هامش الملاءة المالية حيث كانت في تزايد من عام 2012 حيث بلغت 0.11 مليار ريال حتى عام 2016 حيث كانت 0.40 مليار ريال ثم انخفضت في عام 2017 إلى 0.36 مليار ريال ثم عادت الصعود تدريجياً إلى أن بلغت 0.49 مليار ريال في عام 2021. كما يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5) أن أعلى متوسط للأقساط المكتتبة كان في عام 2021 حيث بلغ 3.22 مليار ريال بعدما كان يبلغ 0.57 مليار ريال في عام 2012، ثم بدأ بالصعود تدريجياً حتى عام 2019 حيث بلغ 3.06 مليار ريال، ثم انخفض في عام 2020 إلى أن أصبح 3.03 مليار ريال أثناء جائحة فيروس كورونا للعالم ثم عاد مرتفعاً في السنة التي تليها.

جدول (5): المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة خلال العشر سنوات (2012-2021) فترة الدراسة بالمليار ريال

المتغير	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأقساط المكتتبة	0.57	0.82	1.56	2.00	2.11	2.16	2.49	3.06	3.03	3.22
التعويضات المدفوعة	0.53	0.66	1.06	1.53	1.98	1.76	1.75	1.99	2.10	2.37
هامش الملاءة المالية	0.11	0.17	0.25	0.37	0.40	0.36	0.38	0.44	0.44	0.49

والحال نفسه ينطبق على متوسط المطالبات المدفوعة حيث بلغ 0.53 مليار ريال في عام 2012، ثم تصاعد تدريجياً حتى عام 2016 حيث بلغ مليار ريال 1.98، ثم بدأ بالانخفاض في عامي 2017 و2018 إلى 1.76 و 2.75 مليار ريال على التوالي، ثم ارتفع في السنوات الثلاث اللاحقة تدريجياً حيث بلغ 1.99 و2.10 و2.37 مليار ريال على التوالي. أما متوسط هامش الملاءة المالية المطلوب حسب الجدول رقم (5) فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً وتدرجياً منذ عام 2012 حتى عام 2016 ثم انخفض في العامين التاليين إلى 0.36 و 0.38 مليار ريال على التوالي ثم عاود الارتفاع حتى عام 2021 آخر فترة الدراسة حيث بلغ المتوسط 0.49 مليار ريال كما تبين في الشكل رقم (1).



شكل رقم 1: تطور متغيرات الدراسة خلال المدة (2012-2021) فترة الدراسة بالمليار ريال

أما فيما يخص التفاوت بين الشركات فيبين الجدول رقم (6) تفوق شركة بوبا العربية للتأمين في تحقيق أكبر الإيرادات من خلال الأقساط المكتتبة بمتوسط حسابي بلغ 7.49 مليار ريال وبفارق كبير عن باقي الشركات محل الدراسة وهو سبب وجود انحراف معياري كبير نسبياً. والحال نفسه ينطبق على متوسط المطالبات المدفوعة حيث بلغ المتوسط الحسابي في شركة بوبا 5.6 مليار ريال وفي متغير هامش الملاءة المالية تفوقت الشركة نفسها حيث بلغ متوسط الهامش المالية المطلوب تحقيقه فيها 1.16 مليار ريال مما ساهم في ارتفاع الانحراف المعياري للمتغيرين. كما يبين الجدول رقم (6) في مقارنة بين المتغيرات في جميع الشركات محل الدراسة أن شركة بوبا العربية للتأمين قد حققت أعلى متوسط حسابي للأقساط المكتتبة، تلتها شركة ملاذ حيث بلغ 1.07 مليار ريال، ثم شركة ولاء بمتوسط بلغ 1.01 مليار ريال، ثم الاتحاد حيث بلغ 0.82

مليار ريال، وأخيراً شركة إعادة بمتوسط بلغ 0.75 مليار ريال. كما يبين الجدول نفسه أن شركة بوبا أيضاً قد حققت أعلى متوسط في حجم المطالبات المدفوعة حيث بلغ 5.61 مليار ريال، أما أدنى متوسط حققته شركة إعادة حيث بلغ 0.38 مليار ريال. أيضاً يبين لنا جدول (6) أن متوسط هامش الملاءة المالية لشركة بوبا أيضاً هو الأعلى بفارق كبير عن باقي الشركات حيث بلغ 1.167 مليار ريال فيما كانت متوسطات بقية الشركات تتراوح ما بين 0.11 و 0.17 مليار ريال.

جدول (6): المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة بالنسبة للشركات محل الدراسة بالمليار ريال

المتغير/الشركة	بوبا	إعادة	الاتحاد	ملاذ	ولاء
الأقساط المكتتبة	7.491890	0.751920	0.827707	1.078811	1.012002
المطالبات المدفوعة	5.611548	0.382225	0.563431	0.858996	0.449785
هامش الملاءة المالية	1.167672	0.120093	0.129860	0.173059	0.118382

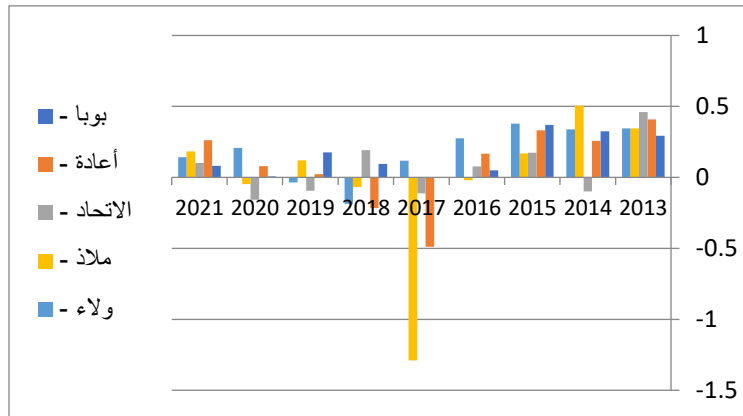
ويوضح لنا الجدول رقم (7) نسب التغيير في هامش الملاءة المالية للشركات الخمس موضع الدراسة خلال سنوات الدراسة كمؤشر على كفاءة المركز المالي للشركات. حيث يتضح أن شركة بوبا تعتبر الأكثر استقراراً عن بقية الشركات حيث تتراوح معدلاتها ما بين 0.07% و 36.93% حيث انخفض المعدل مرتين كانت المرة الأولى في عام 2017 حيث بلغت 0.07% والمرة الثانية في عام 2020 حيث كانت 0.74%، ونتيجة لذلك فقد قررت الشركة زيادة رأس المال - وهو أحد أهم مكونات هامش الملاءة المالية - مرتين حيث كانت المرة الأولى في عام 2017 من 400 مليون ريال إلى 800 مليون ريال والمرة الثانية في عام 2018 حيث تمت زيادته إلى 1200 مليون ريال. أما شركة إعادة فقد بدأت بمعدلات لهامش الملاءة موجبة حتى عام 2016 ثم أصبحت معدلاتها سالبة في عامي 2017 و 2018 ثم بدأت بالتحول للنسب الموجبة حتى نهاية فترة الدراسة كما هو مبين في الشكل (2) و (3).

جدول (7): نسب التغيير في المتغير التابع هامش الملاءة المالية مقاساً بنسبة التغيير للهامش لجميع الشركات خلال سنوات الدراسة بالنسبة المئوية.

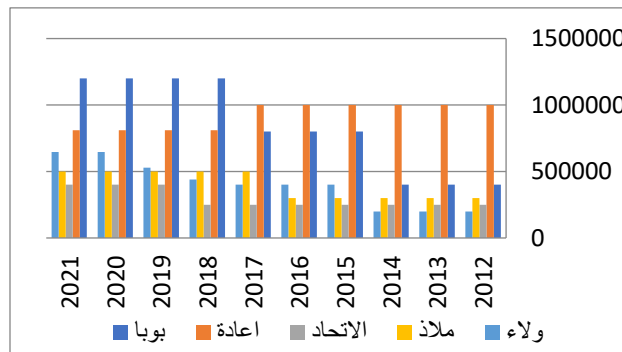
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
8.09%	0.74%	17.65%	9.590%	0.07%	4.98%	36.93%	32.58%	29.24%	بوبا
26.14%	7.94%	2.32%	-21.640%	-48.91%	16.60%	33.25%	25.65%	40.87%	أعادة
10.24%	-15.86%	-9.51%	19.111%	-11.34%	7.73%	17.42%	-9.88%	46.00%	الاتحاد
18.33%	-4.63%	11.96%	-6.659%	-129.01%	-1.93%	16.95%	50.47%	34.45%	ملاذ
14.14%	20.77%	-3.61%	-18.802%	11.67%	27.55%	37.92%	33.92%	34.60%	ولاء

في شركة الاتحاد فقد كانت معدلات الهامش المطلوب تحقيقه لها في سنوات الدراسة كان بمعدلات سالبة لمدة نقل عن النصف بسنة واحدة حيث كانت المعدلات السالبة للمرة الأولى في عام 2014 حيث بلغت - 9.88% ، والثانية كانت عام 2017 حيث بلغت -11.34% ، أما الثالثة فقد كانت عام 2019 حيث كانت تبلغ - 9.51% ، وكانت الرابعة والأخيرة في عام 2020 حيث كانت نسبة التغيير المطلوبة للهامش انخفضت لتبلغ - 15.86% - وكانت شركة الاتحاد قد قررت في عام 2019 أن تزيد من رأس المال من 200 مليون إلى 400 مليون كما في الشكل (2) و (3). كما يظهر الجدول رقم (7) أن حال شركة ملاذ مشابه لشركة الاتحاد قد حققت معدلاً سالباً أعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2020 من سنوات الدراسة، ويظهر ذلك جلياً في عام 2017 عندما كان هامش الملاءة المالية المطلوب كان ما نسبته -129% مما أصبح عند الشركة فرصة أن ترفع من رأس مالها في العام ذاته من 300 مليون ريال إلى 500 مليون ريال لتحسين كفاءة المركز المالي للشركة كما يظهر في الشكل (2) و (3).

أما بالنسبة لشركة ولاء فقد زادت من رأس مالها في عام 2015 من 200 مليون ريال إلى 400 مليون ريال نظراً للنتائج الإيجابية للهامش وفي عام 2018 بلغت نسبة التغيير في الملاءة المالية -18.8% ، ثم -3% في عام 2019 ، حيث تمت أيضاً زيادة رأس المال من عام 2018 - وذلك للمرة الأولى - حيث بلغت الزيادة الأولى 440 مليون ريال ثم في عام 2019 بزيادة أخرى بلغ فيها رأس المال 528 مليون ريال، ثم تمت زيادته مرة ثالثة في عام 2020 إلى 646 مليون ريال كما هو مبين في الشكل (2) و (3).



شكل رقم 2: تطور نسب التغيير في هامش الملاءة المالية لجميع الشركات خلال سنوات الدراسة بالنسبة المئوية



شكل رقم 3: تطور رأس المال في شركات التأمين محل الدراسة للفترة من 2012 حتى 2021 بالألف ريال

2.5. التحليل التطبيقي والاستنتاجي

من أجل التعرف على العوامل المؤثرة على الملاءة المالية في سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين 2012 حتى 2021 وهي مدة الدراسة، قمنا باختيار خمس من أشهر شركات التأمين في السوق السعودي للتأمين وسبب اختيارنا لهذه الشركات هو توفر بيانات كافية لمدة الدراسة وهي عشر سنوات وتمثلت هذه البيانات في المتغير التابع وهو هامش الملاءة المالية وقد استطعنا أن نوجد قيمة هامش الملاءة المطلوب من خلال استعمال جدول رقم (2) المعامل النسبي حسب طريقة مجموع الأقساط المكتتبة في

حساب هامش الملاءة المالية الصادر عن اللائحة التنفيذية لمراقبة شركات التأمين السعودي عن البنك المركزي السعودي والذي يمثل ما نسبته 100% من هامش الملاءة الفعلي والمفترض تحقيقه ، والمتغير المستقل الأول الأقساط المكتتبة ، والمتغير المستقل الثاني المطالبات المدفوعة وهذه الشركات هي :

1. شركة بوبا العربية للتأمين
2. شركة إعادة للتأمين
3. شركة الاتحاد للتأمين التعاوني
4. شركة ملاذ للتأمين
5. شركة ولاء للتأمين

حيث تم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال تقارير القوائم المالية لهذه الشركات محل الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم (8)، وقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS) للتحقق من وجود علاقة بين المتغيرات موضع الدراس لكل شركة.

جدول (8): بيانات هامش الملاءة، الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة لشركات التأمين خلال الفترة 2012-2021 بالألف ريال

شركات التأمين	السنة	هامش الملاءة	الأقساط المكتتبة	المطالبات المدفوعة
شركة بوبا العربية للتأمين	2012	350713	2194301	1671622
	2013	495656	3177480	2074049
	2014	735212	5740449	3289128
	2015	1165688	7328016	5007697
	2016	1226771	7938630	5944793
	2017	1227570	7732961	6428617
	2018	1357779	8566648	6708524
	2019	1648811	10410868	7655078
	2020	1661138	10447353	8262050
	2021	1807378	11382194	9073926
شركة إعادة للتأمين	2012	46775	245032	89496
	2013	79111	420086	108322
	2014	106408	556290	242981
	2015	159411	804826	282426
	2016	191133	985510	963923
	2017	128351	942007	356661
	2018	105517	721605	389328

436701	792849	108022	2019	
481191	935114	117337	2020	
471216	1115880	158868	2021	
<hr/>				
381816	560821	66369	2012	
472913	877195	122910	2013	
738702	808480	111854	2014	
556121	845982	135442	2015	
659021	954483	146791	2016	
524578	831249	131841	2017	شركة الاتحاد للتأمين
552843	929776	162991	2018	
682767	861936	148832	2019	
524594	741665	128459	2020	
540950	865478	143114	2021	
<hr/>				
392401	558064	81172	2012	
511346	770901	123826	2013	
811098	1412841	250015	2014	
1444794	1863478	301045	2015	
1955189	2167856	295332	2016	
975630	726978	128962	2017	شركة ملاذ للتأمين
606774	729076	120911	2018	
558429	835236	137340	2019	
600381	781568	131261	2020	
733914	942107	160721	2021	
<hr/>				
121740	234092	28116	2012	
117449	347191	42991	2013	
212902	649613	65056	2014	
382415	752993	104799	2015	
363614	1016608	144654	2016	
501004	1102332	163768	2017	شركة ولاء للتأمين
517351	1104630	137850	2018	
597783	1215024	133053	2019	
592437	1464055	167936	2020	
1005078	2233486	195600	2021	

اختبار الفرضيات (Hypothesis testing):

لقراءة أثر كل من الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة على هامش الملاءة المالية تم إجراء اختبار تحليل البيانات المالية ذات العلاقة والواردة في تقارير القوائم المالية للشركات المذكورة آنفاً ومن خلال المقارنة نستطيع فعل التالي:

- تحديد العلاقة بين الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة وهامش الملاءة المالية المطلوب للشركات المبحوثة كل على حدة.
- تحديد تأثير الأقساط المكتتبه والمطالبات المدفوعة على هامش الملاءة المالية المطلوب للشركات المبحوثة كل على حدة.

تقدير منحنى الانحدار (Curve estimation):

يعتبر تقدير منحنى الانحدار الاختبار الأكثر ملائمة عندما لا تكون العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة خطية، حيث يسمح هذا الإجراء بتقدير إحصائيات الانحدار وإنتاج مخططات ذات صلة لـ 11 نموذج مختلف. وفيما يلي سنوضح الإجراءات السابقة بالتفصيل على الشركة الأولى (شركة بوبا العربية للتأمين).

الفرضية الأولى: أن الأقساط المكتتبه تؤثر إيجابياً ومعنوياً على هامش الملاءة المالية المطلوب لشركة بوبا للتأمين التعاوني.

ويدرس هذا الجزء التحليل الإحصائي للبيانات المتوفرة وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغير الدراسة الأقساط المكتتبه على المتغير هامش الملاءة المالية المطلوب استناداً على البيانات التي تم جمعها من الشركة موضع الدراسة، وجرى اختيار نموذج منحنى القوى (Power model) باعتباره النموذج الأمثل كما هو مبين في الجداول (9) و (10) للأقساط المكتتبه باستعمال اختباري (F) و (t). وقد تم الحصول على الحسابات الإحصائية المطلوبة باستعمال مخرجات برنامج الإحصاء (ver.26 SPSS).

حيث أظهرت النتائج كما في الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط R هو 0.993 للأقساط المكتتبه وهذا يدل على وجود علاقة طردية و قوية جداً بين المتغير التابع وهو هامش الملاءة المالية والمتغير المستقل وهو الأقساط المكتتبه كما أن معامل التحديد R² يبلغ 0.985 ويدل على أن 98.5% من التغيير في هامش الملاءة المالية يرجع سببه إلى الأقساط المكتتبه في شركة بوبا للتأمين. ولاختبار صالحية النموذج تم الاعتماد

على اختبار F من خلال جدول تحليل البيانات ANOVA حيث تبلغ قيمة معنوية الاختبار (p-value) sig للأقساط المكتتبة 0.001 وهذه قيمة أقل من 0.05 كما هو مبين في الجدول (11). ويلاحظ أيضا أن نسبة الخطأ المعياري للنموذج ككل يبلغ 0.071 (أنظر الجدول (10)) وهي قيمة ضئيلة مما يدل على معنوية وصلاحية نموذج الانحدار وهو يعني أنه مقبول إحصائياً.

جدول (9): التحليل المبدئي لاختيار النموذج الأمثل للأقساط المكتتبة لشركة بوبا

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: هامش الملاءة

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.988	669.646	1	8	.000	-49821.129	.163		
Logarithmic	.918	88.987	1	8	.000	-12746594.275	885003.857		
Inverse	.782	28.671	1	8	.001	1808222.273	-3696732016900-		
Quadratic	.990	347.768	2	7	.000	43086.598	.128	2.531E-009	
Cubic	.994	322.657	3	6	.000	449836.964	-.118	4.277E-008	-1.019E-013
Compound	.964	215.508	1	8	.000	275879.628	1.000		
Power	.985	532.666	1	8	.000	.126	1.013		
S	.918	89.835	1	8	.000	14.624	-4426751.312		
Growth	.964	215.508	1	8	.000	12.528	1.774E-007		
Exponential	.964	215.508	1	8	.000	275879.628	1.774E-007		
Logistic	.964	215.508	1	8	.000	3.625E-006	1.000		

The independent variable is الأقساط المكتتبة

جدول (10): العلاقة بين الأقساط المكتتبة وهامش الملاءة المالية لشركة بوبا

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.687	1	2.687	532.666	.000
Residual	.040	8	.005		
Total	2.727	9			

The independent variable is الأقساط المكتتبة

جدول (11): تحليل التباين الخاص بالأقساط المكتتبه بشركة بوبا

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.687	1	2.687	532.666	.000
Residual	.040	8	.005		
Total	2.727	9			

The independent variable is الأقساط المكتتبه.

جدول (12): معاملات النموذج الخاص بالأقساط المكتتبه لشركة بوبا

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
ln(الأقساط المكتتبه)	1.013	.044	.993	23.080	.000
(Constant)	.126	.087		1.448	.186

The dependent variable is ln(هامش الملاءة).

ويتم اختيار قيمة معنوية كل معلمة من معالم نموذج الانحدار باستخدام اختبار t ونلاحظ من خلال الجدول (12) السابق أن قيمة sig لمعامل الانحدار للمتغير الأقساط المكتتبه أصغر من (0.001) وهي أقل من (0.05) مما يدل على معنويتها، بينما قيمة معامل الانحدار للجزء الثابت تبلغ 0.186 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنويته. كما تدل قيمة معامل الانحدار للأقساط المكتتبه وهي 1.013 على معدل التغيير الطردي في تطور هامش الملاءة المالية بالنسبة للوحدة الواحدة من الأقساط المكتتبه. وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي بين متغير الأقساط المكتتبه وهامش الملاءة المالية ويمكننا التنبؤ بهامش الملاءة المالية المطلوب وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$\hat{y} = 1.013x$$

الفرضية الثانية: أن المطالبات المدفوعة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على هامش الملاءة المالية المطلوب لشركة بوبا للتأمين التعاوني.

ويدرس هذا الجزء علاقات الارتباط والتأثير بين المطالبات المدفوعة على هامش الملاءة المالية المطلوب، وجرى اختيار نموذج منحنى القوى (Power model) باعتباره النموذج الأمثل للمطالبات المدفوعة باستعمال اختباري (F) و (t) كما هو مبين في الجدولين (13) و (14). وقد تم الحصول على الحسابات الإحصائية المطلوبة باستعمال مخرجات برنامج الإحصاء. حيث أظهرت نتائج الجدول رقم (14) أن معامل الارتباط R هو 0.994 للأقساط المكتتبه وهذا يدل على وجود علاقة طردية و قوية جداً بين المتغير التابع وهو هامش الملاءة المالية المطلوب والمتغير المستقل وهو المطالبات المدفوعة. كما أن معامل التحديد R2 يبلغ 0.988 ويدل على أن 98.8% من التغيير في هامش الملاءة المالية المطلوب يرجع سببه إلى المطالبات المدفوعة في شركة بوبا للتأمين، وهي علاقة طردية قوية حيث تم الاعتماد على اختبار F من خلال جدول تحليل البيانات ANOVA حيث تبلغ قيمة معنوية الاختبار sig (p-value) للأقساط المكتتبه أصغر من 0.001 وهذه قيمة أقل من 0.05 كما هو مبين في الجدول (15). ويلاحظ أيضاً أن نسبة الخطأ المعياري للنموذج ككل يبلغ 0.063 (أنظر الجدول (14)) وهي قيمة ضئيلة مما يدل على معنوية وصلاحيه نموذج الانحدار وهو يعني أنه مقبول إحصائياً.

نلاحظ من خلال الجدول (16) السابق أن قيمة sig لمعامل الانحدار للمتغير المطالبات المدفوعة أصغر من 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنويتها، وقيمة معامل الانحدار للجزء الثابت تبلغ 0.105 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنويته. كما تدل قيمة معامل الانحدار للمطالبات المدفوعة وهي 0.930 على معدل التغيير الإيجابي في تطور هامش الملاءة المالية المطلوب بالنسبة للوحدة الواحدة من المطالبات المدفوعة. وعليه فإن هذه النتائج تدل على وجود تأثير معنوي طردي بين متغير المطالبات المدفوعة وهامش الملاءة المالية ويمكننا التنبؤ بهامش الملاءة المالية المطلوب وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$\hat{y} = 0.930x$$

جدول (13): التحليل المبدئي لاختيار النموذج الأمثل للمطالبات المدفوعة لشركة بوبا

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: هامش الملاءمة

Equation	R Square	Model Summary				Parameter Estimates			
		F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.984	496.630	1	8	.000	84235.398	.193		
Logarithmic	.958	184.234	1	8	.000	-11604032.0-	828798.054		
Inverse	.866	51.743	1	8	.000	1832360.544	-2.748E+12		
Quadratic	.985	234.819	2	7	.000	16639.293	.227	-3.209E-9	
Cubic	.987	147.053	3	6	.000	-175536.728-	.376	-3.409E-8	1.882E-15
Compound	.929	104.193	1	8	.000	325669.030	1.000		
Power	.988	685.211	1	8	.000	.622	.930		
S	.971	268.787	1	8	.000	14.634	-3215275.86-		
Growth	.929	104.193	1	8	.000	12.694	2.072E-7		
Exponential	.929	104.193	1	8	.000	325669.030	2.072E-7		
Logistic	.929	104.193	1	8	.000	3.071E-6	1.000		

The independent variable is المطالبات المدفوعة

جدول (14): العلاقة بين المطالبات المدفوعة وهامش الملاءمة المالية لشركة بوبا

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.994	.988	.987	.063

The independent variable is المطالبات المدفوعة

جدول (15): تحليل التباين الخاص بالمطالبات المدفوعة بشركة بوبا

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.696	1	2.696	685.211	.000
Residual	.031	8	.004		
Total	2.727	9			

The independent variable is المطالبات المدفوعة.

جدول (16): معاملات النموذج الخاص بالمطالبات المدفوعة لشركة بوبا

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
	B	Std. Error	Beta	t	
ln(المطالبات المدفوعة)	.930	.036	.994	26.177	.000
(Constant)	.622	.341		1.825	.105

The dependent variable is ln(هامش المبيعات).

وسيتم تطبيق نفس التحليل على الشركات الأخرى بنفس الطريقة وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول (17): نتائج التحليل لشركة إعادة للتأمين

القرار	Sig	T	B	الأقسام المكتتية
غير معنوي	0.546	0.631	2.677	constant الثابت (B0)
معنوي	0.000	6.718	0.792	الأقسام المكتتية (B1)
الخطأ المعياري = 0.165				R معامل الارتباط = 0.922
Sig للنموذج ككل = 0.000				R2 معامل التحديد = 0.849
				F = 45.138
القرار	Sig	T	B	المطالبات المدفوعة
معنوي	0.000	114.351	12.060	constant الثابت (B0)
معنوي	0.001	-5.145	-104578.4	الأقسام المكتتية (B1)
الخطأ المعياري = 0.205				R معامل الارتباط = 0.876
Sig للنموذج ككل = 0.001				R2 معامل التحديد = 0.739
				F = 26.469

جدول (18): نتائج التحليل لشركة الاتحاد للتأمين

القرار	Sig	T	B	الأقساط المكتتبة
معنوي	0.000	70.440	13.125	constant (B0) الثابت
معنوي	0.000	-7.478	-1115273.840	(B1) الأقساط المكتتبة
الخطأ المعياري = 0.094				R معامل الارتباط = 0.935
Sig للنموذج ككل = 0.000				R2 معامل التحديد = 0.875
				F = 55.914
القرار	Sig	T	B	المطالبات المدفوعة
معنوي	0.000	38.254	12.632	constant (B0) الثابت
معنوي	0.026	-2.719	-481238.329	(B1) الأقساط المكتتبة
الخطأ المعياري = 0.192				R معامل الارتباط = 0.693
Sig للنموذج ككل = 0.026				R2 معامل التحديد = 0.480
				F = 7.391

جدول (19): نتائج التحليل لشركة ملاذ للتأمين

القرار	Sig	T	B	الأقساط المكتتبة
غير معنوي	0.285	1.145	0.325	constant (B0) الثابت
معنوي	0.000	15.005	0.950	(B1) الأقساط المكتتبة
الخطأ المعياري = 0.049				R معامل الارتباط = 0.994
Sig للنموذج ككل = 0.000				R2 معامل التحديد = 0.989
				F = 225.163
القرار	Sig	T	B	المطالبات المدفوعة
معنوي	0.000	68.613	12.872	constant (B0) الثابت
معنوي	0.001	-5.155	-621820.001	(B1) الأقساط المكتتبة
الخطأ المعياري = 0.221				R معامل الارتباط = 0.877
Sig للنموذج ككل = 0.001				R2 معامل التحديد = 0.769
				F = 26.570

جدول (20): نتائج التحليل لشركة ولاء للتأمين

القرار	Sig	T	B	الأقساط المكتتية
غير معنوي	0.403	0.882	0.290	constant (B0) الثابت
معنوي	0.000	11.277	0.935	(B1) الأقساط المكتتية
الخطأ المعياري = 0.167		R معامل الارتباط = 0.970		
Sig للنموذج ككل = 0.000		R2 معامل التحديد = 0.941		
		F = 127.180		
القرار	Sig	T	B	المطالبات المدفوعة
معنوي	0.000	125.557	12.328	constant (B0) الثابت
معنوي	0.001	-10.134	-227794.752	(B1) الأقساط المكتتية
الخطأ المعياري = 0.185		R معامل الارتباط = 0.963		
Sig للنموذج ككل = 0.000		R2 معامل التحديد = 0.928		
		F = 102.689		

أولاً: تحليل النتائج:

- 1- كلما اقتربت الشركات من هامش الملاءة المطلوب كلما كانت الشركة ذات كفاءة عالية على الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل ذات كفاءة، وكلما زادت النسبة عن الهامش الفعلي كلما زادت ملاءة الشركة مما يساهم في زيادة الكفاءة المالية للوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد.
- 2- تضطر بعض الشركات إلى زيادة رأس مالها إما عند تحسن ملاءتها المالية للربحية في زيادة الفرص الاستثمارية كما حصل مع شركة بوبا للتأمين عندما انخفض هامش الملاءة المطلوب في عام 2017 إلى 0.065% أو عند وجود تهديد كما حصل للشركة نفسها عام 2015 عندما ارتفعت نسبة التغيير في الهامش المطلوب من 32.5% في عام 2014 إلى 37% عام 2015.
- 3- بالرجوع إلى الجداول الإحصائية التي تم عرضها بناءً على استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل لوحظ أن العلاقة والارتباط بين المتغيرين المستقلين (الأقساط المكتتية والمطالبات المدفوعة) والمتغير التابع (هامش الملاءة المالية المطلوب) علاقة طویل الأجل في شركات التأمين السعودية (أنظر إلى الجداول (9)-(20)).

4- إن قيمة معامل الارتباط R بين متغير الأقساط المكتتبة وهامش الملاءة المالية في جميع الشركات محل الدراسة تتراوح ما بين 0.994 و 0.922 في إشارة إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 تتراوح ما بين 0.989 و 0.849 ومعناه أن المتغير المستقل (الأقساط المكتتبة) تفسر ما بين 98.9% و 84.9% من التغيرات في المتغير التابع (هامش الملاءة المالية المطلوب) وهو الذي يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج المقدر للنتائج (أنظر إلى الجداول (9)-(20)).

5- إن قيمة معامل الارتباط R بين متغير المطالبات المدفوعة وهامش الملاءة المالية في جميع الشركات محل الدراسة تتراوح ما بين 0.994 و 0.693 في إشارة إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 تتراوح ما بين 0.988 و 0.480 معناه أن المتغير المستقل (المطالبات المدفوعة) تفسر ما بين 98.8% و 48.0% من التغيرات في المتغير التابع (هامش الملاءة المالية المطلوب) وهو الذي يشير إلى قوة تفسيرية بين القوية والمتوسطة للنموذج المقدر للنتائج .

6- هناك علاقة طردية وقوية بين الأقساط المكتتبة وهامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

7- هناك علاقة طردية وقوية بين المطالبات المدفوعة وهامش الملاءة المالية المطلوب لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: التوصيات

1- تؤثر الأقساط المكتتبة على هامش الملاءة المالية المطلوب إيجابياً لذلك نوصي بضرورة العمل على زيادة حجم الأقساط المكتتبة عبر تسويق أكثر للمنتجات التأمينية المختلفة.

2- أظهرت النتائج أن زيادة حجم المطالبات تؤدي إلى زيادة في هامش الملاءة المالية المطلوب في دليل على وجود زيادة في أسعار منتجات التأمين الحالية وذلك أدى إلى زيادة حجم الأقساط المكتتبة وبالتالي زيادة في هامش الملاءة المطلوب، لذلك نوصي بضرورة اختيار أخطار منخفضة التكاليف لتقليل حجم المطالبات وتخفيض سعر أقساط التأمين لزيادة حجم الأقساط وبالتالي زيادة الهامش مع نزول في أقساط التأمين.

- 3- يجب على شركات التأمين الحصول على هامش ملاءة فعلي يعادل أو يزيد على هامش الملاءة المالية المطلوب (100%) من نسبة الهامش الفعلي لكي تضمن الوفاء بالتزاماتها على المدى البعيد.
- 4- نوصي بضرورة توفير بيانات بشأن قيمة هامش الملاءة المالية الفعلي لشركات التأمين وإدراجه سنوياً في التقارير المالية للشركات ومشاركتها مع أصحاب المصلحة الخارجيين.
- 5- العمل على توسيع مجال التأمين في باقي فروع التأمين المختلفة لزيادة حجم الأقساط نظراً لأهميته في تدعيم الملاءة المالية لشركات التأمين وهنا نوصي بإجراء دراسة جديد تعتمد على التحليل العلمي لمعرفة أنواع التأمين ذات الربحية العالية للتركيز على تسويقها واستقطاب المشتركين للحفاظ على كفاءة الشركة المالية.
- 6- ضرورة استقطاب المزيد من المساهمين عبر طرح المزيد من أسهم الشركات في سوق المال وفتح المجال أمام الجماهير للمساهمة في زيادة رؤوس الأموال وبالتالي زيادة دعم الملاءة المالية.

6. الخاتمة:

من المتوقع أن يشهد سوق التأمين السعودي تحولاً كبيراً وأن تنعكس رؤية السعودية 2030 بشكل إيجابي على قطاع التأمين وعلى وجه التحديد بعد تطبيق برامج الخصخصة و توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي ودخول عدد كبير من مشاريع القطاع العام في قطاع التأمين وبالتالي زيادة النمو في صناعة التأمين وزيادة الطلب على منتجات التأمين المختلفة كالتأمين ضد أخطار المهن الطبية التي أقرت إلزامياً على ممارسي الوظائف الصحية مؤخراً وأخطار المقاولين التي تغطي مشاريع البناء وغيرها وبالتالي زيادة حجم الأقساط المكتتبه، وعليه زيادة هامش الملاءة المالية لشركات التأمين والذي بدوره سيزيد في الكفاءة المالية للشركات كما سيسهم في نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز التطلعات في تحقيق الرؤية السعودية لأن مشروع الخصخصة الذي سيطال القطاع العام سيزيد من المشروعات المحفزة لصناعة التأمين وتطوير خدماته. وممن المنتظر أن يكون قطاع التأمين من أكثر القطاعات استفادة من هذه الرؤية فهي تحفز القطاع على أن يكون فاعلاً في دعم الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي، والتأكيد على أهمية الارتقاء في مجال خدمة العملاء والمستفيدين من خدمة التأمين وشركات التأمين وتطويرها وتقوية سوقها.

المصادر والمراجع

• المراجع العربية:

- قندوز، عبد الكريم أحمد، والسهلاوي، خالد. (2011). هامش الملاة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، 10 (38). 47-31.
- رتيبة، طرطاق. (2018). الملاة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الاستراتيجية الحديثة - دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية -. الأفق للدراسات الاقتصادية، 3 (2). 215-195.
- طار، عبد القدوس. (2018). أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة للفترة (2013 – 2015). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5 (1). 118-103.
- عبد الأمير، محمد حسن. (2020). الأقساط والتعويضات وأثرها على الملاة المالية لشركات التأمين /بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 15 (53). 218-209.
- العريبي، عبد الفتاح عثمان وسلطان، عادل عبد العزيز وعبد السلام، عصام عبدالحفيظ. (2021). أثر مؤشرات الملاة المالية على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 5 (2). 28-13.
- عبد الفتاح، سيد عبد الفتاح سيد والشافعي، ياسر زكريا. (2019). قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاة المالية في شركات التأمين: مع دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 8 (8). 751-720.
- عيد، احمد أبو بكر. (2011). إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب - أخطار الاستثمار). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- سنجاق الدين، نور الدين، وحساني، حسين. (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاة المالية لشركات التأمين الجزائرية – دراسة قياسية للفترة (1998-2018). مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 7 (2). 446-431.
- الخولي، أسامة عبد المنعم والجندي، خالد محمد محمد. (2021). دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاة المالية بشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 7 (11). 182-151.
- حسناوي، مريم، وحساني، حسين. (2018). دراسة تحليلية للملاة المالية في شركات التأمين الجزائرية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. 4 (1). 49-27.
- سياري علي، سيروان والمعيني، سعد سلمان. (2021). تأثير الملاة المالية في استثمارات شركات التأمين الوطنية. مجلة دراسات محاسبية ومالية 16 (57). 89-101.
- ريجدا، جورج. (2006). إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، السعودية.
- عبودي، زيد منير. (2006). إدارة التأمين والمخاطر. الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

- الغصين، راغب وزاهر، نبيل. (2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة). مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36 (3). 263-243.
- أبو النجا، إبراهيم. (1992). التأمين في القانون الجزائري: الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خلوف، ياسين. (2019). محددات الطلب على التأمين دراسة قياسية للفترة (1996 – 2016). الشلف، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- جعفر، عبد الإله نعمة. (2007). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. الأردن: دار المناه للنشر والتوزيع.
- شبيبة، محي الدين. (2005). تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات حالة الأضرار المادية – دراسة ميدانية بشركة SAA، قسنطينة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة منتوري.
- سلام، أسامة عزمي وموسى، شقيري نوري. (2020). إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

• المراجع الإنجليزية:

- Eikenhout, L. (2015). Resk management and performance in Insurance Companies, Master Thesis, University of Twente, Enschede, Holland.
- Rakhrou, Y. (October 2018). La solvabilité des sociétés assurance. Communication dans le cinquième colloque international sur les implications de l'adaptation des institutions financières aux indicateurs de solvabilité pour la stabilité financière en Algérie. Médéa, Algérie: Université Yahia Fare.
- Eling, M., & Holz Müller, I. (2008). An Overview and Comparison of Risk-Based Capital Standards. *Journal of Insurance Regulation*, 26 (04), 31-60.
- Shuntich, L. (2003). The Life Insurance HANDBOOK, Marketplace Books, USA.
- Lodewijk Eikenhout, Risk management and performance in insurance companies, Master Thesis, university of Twente, 2015.
- Sandstrom, A. (2006). Solvency: Master, Assessment and Regulation. Sweden: chapman and Hall/CRC.